دعا إلى تكوين كتلة اقتصادية تعمل على تصحيح المسار

بوخمسين: قيود الحكومة منفرة للمستثمرين .. وطاردة للشباب

■ افتقاد العمل المشترك بين النواب والحكومة وراء العجز عن حل قضايانا الملحة

انور جواد بوخمسين

■ الحل ليس في وثيقة الإصلاح الاقتصادي بل بأداء رقابي وتشريعي قوي

■ القرض الإسكاني بشكله الحالي لا يكفي لبناء منزل في ظل ارتفاع الأسعار

■ نسبة الشباب كبيرة في الدائرة الثانية وأتمنى أن ترى هذه الفئة النور

ما هي إنجازات صندوق دعم المشاريع الصغيرة منذ تأسيسه قبل سنتين إلى اليوم؟

■ ضرورة التخلص من القوانين المجحفة بحق المرأة وخاصة المتزوجة من غير كويتي

■ أدعو إلى قصر دورات النواب على دورتين فقط ولا أميل إلى تجربة توزير النواب

أكد مرشح الدائرة الثانية انور جواد بوخمسين أن الكويت ما زالت تواجه العديد من القضايا الملحة وأن أمامنا الكثير لمواجهة التحديات التي تزداد وطأتها يومًا بعد يوم على كاهل المواطن الكويتي مشددًا على ضرورة سرعة تصحيح المسار لإعادة النهضة إلى الكويت بمشاركة الشعب عبر نوابه المخلصين وبضخ الدماء الشبابية في العمل السياسي.

وأرجع بوخمسين تدهور الأداء السياسي في الكويت إلى افتقاد العمل المشترك وعدم وجود وعي وخبرات مشتركة ما بين الأعضاء والحكومة مما يؤدي إلى تفوق الحكومة على المجلس فذلك من أسباب تأخر حل القضايا الوطنية الملحّة مستغربًا اننا مازلنا لا نرى اي مؤشرات حقيقية لمكافحة الفساد في الكويت.

وعن آلية تقويم المسار دعا بوخمسين خلال لقاء له ببرنامج "أمة 2016" على قناة "العدالة" إلى وجود كتلة اقتصادية في المجلس ترتقي بالأوضاع الاقتصادية ويمتد أثرها إلى المجالات الأخرى مؤكدًا اننا نحتاج إلى عنصر التقويم من جهات قانونية لمراجعة وتعديل بعض القوانين القديمة منتقدًا المجلس المقبل واصفًا أداءه "غير مرض.. ولم يكن بالمستوى المطلوب"!

ودعا بوخمسين إلى كشف الذمم المالية "وسأبدأ بنفسي حتى لو لم يكن هناك تشريع يجبرني على ذلك" مضيفًا بأن الإصلاح يتطلب ترتيب الأولويات "فلابد أن يرتب المشرعون أولوياتهم ولا يمكن العمل بفاعلية دون وجود أولويات واضحة".

وأكد أن مشاركته في الانتخابات جاءت من منطلق الرغبة في التغيير والمضي بالكويت نحو انطلاقة نهضوية تنسجم مع طموح المواطن الكويتي الذي مل التأزيم مشيرًا إلى أن السياق الانتخابي في الدائرة الثانية لم يحسم بعد داعيًا المقتنعين بآرائه إلى المشاركة بكثافة يوم الاقتراع.

وقال بوخمسين "سأستخدم كافة الأدوات الدستورية المتاحة لي في حالة الفوز بالتدرج بداية بالسؤال البرلماني وانتهاء بالاستجواب".

وأعرب عن تطلعه إلى أن يشهد المجلس المقبل تغييرًا بنسبة 50% داعيًا النوّاب إلى أن يشاركوا مجتمعهم في كافة القضايا والعمل بقدر المسؤولية والثقة التي أولاها لهم الشعب.

وجدد بوخمسين تأكيده بأن الشباب الكويتي قادر تفجير النهضة مشيرًا إلى أن الدائرة الثانية متنوعة الطرح ونسبة الشباب فيها كبيرة وأتمنى أن نرى هذه الفئة النور.. فنحن بحاجة للطاقات.

وأكد أن القيود الحكومية تدفع الشباب الى الهروب من العمل في الكويت متسائلا "ما هي إنجازات صندوق دعم المشاريع الصغيرة منذ تأسيسه قبل سنتين الى اليوم؟" مشددًا على أنه لابد أن نستشعر المسؤولية للتغيير.

وشدد على ضرورة إتاحة الفرصة للشباب لتجديد الأفكار مع الاستعانة بالمستشارين للوقوف على العراقيل التي تواجه المشاريع الشبابية وتمهيد الطريق لهم نحو المشاركة في بناء النهضة.

وتزامنا مع الذكرى مرور الذكرى 54 لتصديق الأمير الراحل عبدالله السالم على الدستور قال بوخمسين إن دستور الكويت كنز ووثيقة.. وآن الأوان أن نقتبس مما سطره أسلافنا من دستور سابق لعصره".

وشدد على أننا نحتاج إلى تعديل الوضع الدستوري بتغيير بعض القوانين "وأهم ما أؤكد عليه اقتصار نائب مجلس الأمة على دورتين فقط" "وفي حال نجاحي.. لن أستمر بالمجلس أكثر من دورتين".

وفي الشأن الاقتصادي انتقد بوخمسين ما وصفه بالقيود الحكومية التي تمنع من وجود اقتصاد كويتي قوي جاذب للمستثمرين مؤكدًا أن وثيقة الإصلاح الاقتصادي ليست هي الحل.. الحل في وجود وعي تحت قبة عبدالله السالم وأداء رقابي وتشريعي قوي.

وعن أداء المجلس "المنحل" قال إن أداء المجلس السابق غير مرض مشيرًا إلى أن الأداء الرقابي لأعضائه يكاد يكون منعدما آملا في الوقت ذاته أن تكون الأغلبية تحت قبة عبدالله السالم هي أغلبية الفكر والعقل وأن يختفي التأزيم الذي انتهجه البعض.

وفي الملف التعليمي أعرب بوخمسين عن استغرابه من تصريح وزير التربية بأن التعليم متخلف بالكويت متسائلا: "ماذا فعل ولماذا لا يستقيل؟!".

ودعا بوخمسين إلى تفعيل قانون الوحدة الوطنية على كل الفئات وأن ننأى بكويتنا عن التطرف والمتطرفين مضيفا "للأسف الحكومة تلجأ أحيانا الى بعض المتطرفين وتعينهم كمستشارين لها".

وتطرق بوخمسين إلى قضايا المرأة الكويتية مؤكدًا أن المرأة الكويتية لها دور فاعل في كافة المجالات.. ويجب التخلص من القوانين المجحفة بحقها مشددًا على أنه يجب النظر إلى حقوق المرأة الكويتية وخاصة المتزوجة من غير كويتي وحق أبنائها في التجنيس وغيره.

ولفت إلى أن الدستور الكويتي لا يميز بين الذكر والأنثى بل ينص على حقوق "المواطن" الكويتي وهذا لا يطبق على أرض الواقع.

وفي مسألة القروض انتقد القرض الإسكاني بشكله الحالي مؤكدًا أنه لا يكفي لبناء منزل في ظل ارتفاع الأسعار.

وفيما يتعلق بتجربة توزير النواب ذهب إلى أنه لا يميل إلى هذه التجربة "فنحن بحاجة لتفعيل الدور الرقابي والتشريعي" مشددًا على أنه من مصلحة الحكومة أن تتعاون مع المجلس ويأتي ذلك إذا كان هناك مجلس أمة قوي.

أكد أن ما يسمى بثورة الربيع العربي ما هو إلا مخطط لتمزيق الأمة

الدويسان: نأمل أن يكون سقف العدالة على الجميع

الدويسان متحدثا

دعا مرشح الدائرة الأولى النائب السابق فيصل الدويسان الجميع الى العمل لأن تكون الكويت كما أرادها الآباء المؤسسون دولة قانون ومؤسسات وان نحترم القانون ولا نتجاوب مع من يدعو الى الفوضى.

وطالب الدويسان خلال الندوة التي عقدها امس بعنوان "دولة قانون لا دولة تشريعات" أن تكون المسطرة واحدة ونأمل أن يكون سقف العدالة على الجميع وعلينا أن نعمل لتعزيز دولة القانون من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

واضاف نحن من أشد المطالبين بتعيين القياديين وفقا للكفاءة لا الواسطة.

وقال الدويسان لا أقول ان الحكومة فقط هي من تخالف الدستور ، ونحن أيضا كشعب علينا الا نخالف الدستور وان نؤمن بالتعايش والوحدة الوطنية واحترام المرأة.

وذكر الدويسان انا انتصرت للدستور عبر استجوابي والزميل التميمي للوزير الأذينة بعد ازالة مواكب شهر محرم.

واعتبر الدويسان ان ما يسمى بثورة الربيع العربي ما هي الا ربيع صهيوني واكتشفنا انها مخطط لتمزيق الأمة ولكن بفضل القيادة الحكيمة لصاحب السمو استطعنا رد التحركات المشبوهة.

واكد الدويسان ان الكويت استطاعت الحفاظ على استقلالها بفضل ذكاء حكامها ، لكننا تأخرنا بسبب فرض أجندة الغير في الداخل.

وقال الدويسان ان بعض وجوه الفتن بدأت تعود ، ونحن معهم في الحفاظ على الكويت والمواطنين لكن اذا ارادوا فرض الاجندة الخارجية في المجلس فستتصدى بقوة.

وأشار الدويسان الى خطأ من يظن ان دولة الرفاه انتهت .. كيف تفسر الحكومة ان لديها خطة تنمية ثم تقول ان دولة الرفاه انتهت. وتساءل الدويسان اين تطبيق التشريعات؟ التطبيق يجب ان يكون بمسطرة واحدة ونريد ان تكون الكويت دولة قانون. وشدد الدويسان على ضرورة وقف الهدر في مؤسسات الدولة وفي رواتب المسؤولين، لا تأخذوا من جيب المواطن.

وعلينا ان نقلص الدعم الخارجي لمصلحة المواطنين في الداخل.

ولفت الدويسان الى الاصلاح الحقيقي الا في انشاء شركات الاكتتاب العام للقضاء على الفساد وتخصيص القطاع العام لصالح ابناء البلد بشرطها وشروطها.

وقال الدويسان ان دورنا لا يجب ان يقف عند حدود التصويت وعليك كناخب ان تحاسب وتساعد .. وتشرفت بالعمل مع بعضكم وما قدمته كان عطاءكم انتم.

واكد الدويسان ان هناك جهات سياسية تعتمد على الكذب واجتزاء الكلام وتعرضت انا وغيري للكثير من الافتراءات، وللأسف نحن مضطرون احيانا للتوضيح.

وحق الدويسان الناخبين الى عدم اختيار غير الصادقين ومنذ بداية ترشيحي كنت صريحا وشفافا واكرر اني افكر معكم ولست كغيري ممن يهاجم الحكومة والمجلس دون تقديم بديل. وقال الدويسان ان الأفكار التي ناقشتها معكم سطرتها في كتيب رؤى وتطلعات وقدمتها لصاحب السمو وولي العهد والوزراء والجميع.

وشدد الدويسان على ضرورة ترك السياسة الخارجية لصاحب السمو امير البلاد.

وقال الدويسان قدمت قوانين كثيرة وبعضها لم ير النور كمشروع قانون تجريم القتال في الخارج وقدمت قانون لتعريف الارهاب وتجريمه.

واضاف الدويسان انا لا ابيع الوعود والاوهام وافكر ببلدي لان الانتصار لبلدي هو انتصار للمواطن. واعلن منذ الان اني ضد فرض ضريبة القيمة المضافة.

وقال الدويسان انا مرشح لكل الكويت وليس فقط للدائرة الاولى .. انتصاري لكل المواطنين ولكل من يعيش على هذه الارض.

وتمنى الدويسان ان تكون الكويت قبلة الجميع وأعدكم ان اكرس مفهوم دولة القانون والانتصار للمظلوم والوقوف بوجه الظالم.

أشادوا بتجربتها وأكدوا أنها واحدة من أفضل التجارب في العالم العربي

خبراء وأكاديميون: الديمقراطية الكويتية منارة مضيئة في المنطقة

■ جانيا: الكويت تواجه تحديات فيما يتعلق بالامن الاقليمي والمجال الاقتصادي

■ عبد الملك: لها أيادٍ بيضاء وتأثير على العديد من شعوب العالم

مارسلا جانيا

احمد عبدالملك

■ مايكل هيرب: تمتلك مؤسسات سياسية قوية في كثير من النواحي

قامت دولة الكويت على اسس ومبادىء الديمقراطية الحقة فمنذ تأسيسها في القرن ال 18 التف الكويتيون حول حكامهم لتشهد تجربة ديمقراطية رائدة وفريدة توجت بوضع دستور لها في العام 1962 في عهد امير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح.

وتعد التجربة الديمقراطية الكويتية واحدة من افضل التجارب في العالم العربي والتي تعكس الصورة المشرقة لدولة الكويت في ضوء الازدهار الذي تعيشه منذ تأسيسها ليسهم ابناؤها في عملية البناء وتطوير مؤسسات الدولة.

وفي هذا الصدد اشاد عدد من الاكاديميين والخبراء الاجانب في تصريحات متفرقة لوكالة الانباء الكويتية (كونا) بالعملية الديمقراطية الراسخة التي تتمتع بها دولة الكويت مؤكدين انها تشكل «علامة فارقة في المنطقة».

وقالت الصحفية الرومانية مارسيلا جانيا « ان الانتخابات الحرة هي امر حيوي لاي دولة اذ انها بمثابة آلية تنظيم تعمل على ضمان توازن الرؤى والتمثيل».

واضافت ان « بامكان الكويت التي تعد احد اعمدة استقرار الخليج الحفاظ على استقرارها السياسي والامني وتحقيق مزيد من الانفتاح والتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة والابتكار من خلال هذه الانتخابات».

وذكرت انه « في جميع البلدان يدلي الناخبون باصواتهم من اجل حياة افضل» مضيفة ان الكويت «تواجه تحديات فيما يتعلق بالامن الاقليمي والمجال الاقتصادي اثر تراجع اسعار النفط» واندلاع عدد من الازمات بالمنطقة.

من جهته قال مدير معهد الشرق الاوسط في الولايات المتحدة مايكل هيرب «ان دولة الكويت تمتلك مؤسسات سياسية قوية في كثير من النواحي».

واضاف «ان الانتخابات البرلمانية هي غاية حرة ونزيهة الى حد كبير اذ يتيح مجلس الامة للمواطنين فرصة الاطلاع على كيفية تعاطي الحكومة مع السياسة». من جانبه رأى استاذ الاعلام المشارك في كلية المجتمع في قطر الدكتور احمد عبدالملك ان الكويت «استطاعت ان تؤسس نظاما ديمقراطيا سبق دول المنطقة العربية» مضيفا ان «تطبيق الحياة الديمقراطية وديمومة ثقافة المشاركة الشعبية التي تغيب عن كثير من شعوب العالم يعد نجاحا او مرتكزا على نموها الطبيعي».

واوضح عبدالملك ان «كل مسيرة ديمقراطية مهما كان نوعها يصاحبها بعض القصور او الاختلاف حول الاولويات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما يفيد تلك المسيرة».

واستذكر في هذا المجال «التفاف الشعب الكويتي حول الشرعية خلال الغزو العراقي الغاشم على الكويت في عام 1990 والذي كان صمام الأمان لاستمرار النهج الديمقراطي في الكويت وتأكيد حق الشعب الكويتي في ممارسة حقوقه السياسية في البلاد».

شركة كابيتال العربية القابضة
دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة كابيتال العربية القابضة ، دعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية، يوم الاحد الموافق 27 نوفمبر 2016 ، في تمام الساعة 10:00 صباحاً ، بوزارة التجارة و الصناعة - الدور الثالث ساحة رقم (8) ، وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي :

• تغيير مراقب حسابات الشركة و تعيين مراقب حسابات جديد.

وعلى السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة الكائن في الصالحية - برج السحاب الدور الأول - مكتب رقم 2 ، لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل ، خلال أوقات العمل الرسمية للشركة المذكورة .

مجلس الادارة

للاستفسار 22470610

أعرب عن شكره لهم على تعاونهم اللا محدود في خدمة الوطن والمواطن

الزمانان بحث مع مسؤولي الأشغال مشاكل منطقة المنقف وإيجاد الحلول العاجلة لها

جانب من الاجتماع

استقبل نائب رئيس مجلس ادارة جمعية المنقف محمد الزمانان كلا من الوكيل المساعد لشؤون هندسة الصيانة في وزارة الاشغال العامة المهندس محمد بن نخي

والوكيل المساعد لقطاع التنسيق والمتابعه لمكتب الوزير الاستاذ حسين العتيبي وكذلك مدير ادارة محافظة الاحمدي لصيانة الطرق والشبكات المهندس عايد العازمي.

وبحث الزمانان مع الحضور احتياجات منطقة المنقف مثل رصف وإعادة صيانة الطرق الداخليه بالإضافة الى صيانة المشي القديم وإنشاء ممشى حديث للقطع السكنيه الجديده و إمكانية وضع مخارج فرعيه للدوار الكائن بين منطقتي المنقف والصباحيه.

ومن جانبه اكد الوكيل المساعد في وزارة الاشغال المهندس محمد بن نخي حرصه الشديد على كل ما يخدم المواطنين والسكان في المنطقه خصوصا ان المنقف يوجد فيها كثافه ساكنه عاليه وان جميع مواضيع النقاش هي محض اهتمام بالنسبه له.

وبين بن نخي انه تم ادراج صيانة منطقة المنقف ضمن خطة وزارة الاشغال العامه

وانه تم ادراج اعمال الصيانه ضمن احد عقود الوزارة الجاري طرحها وسيتم صيانه جميع القطع والطرق وتنفيذ كل ما يمكن ان يخدم المنطقه والاهالي .

من جهته قال الوكيل المساعد في وزارة الاشغال حسين العتيبي انه حريص على المشاركه ميدانياً لمتابعة كل ما يصب في مصلحة المنطقه وسكانها وانه مستمر على متابعة متطلبات المنطقه وانه يعمل جاهدا في خدمة كافة مناطق الكويت .

وأعرب عن الاهتمام بالمنطقة وذلك عقب الزيارة لمنطقة المنقف والاطلاع ميدانيا على كافة مشاكل التي تواجه سكان المنطقة مشيرا إلى حرص الوزارة على العمل بشكل جدي لتخفيف معاناة الناس في هذه المنطقة.

كما اكد المهندس عايد العازمي حرصه على متابعة صيانة طرق المنطقه بشكل دوري كونه المسؤول المباشر عن صيانة طرق والشبكات لمحافظة الاحمدي.

واضاف العازمي ان توفير خدمات المنطقه واحتياجاتها ضمن أولوياتها التي يحرص على معالجتها

وأعرب الزمانان عن شكره الجزيل للوكيلين والمدير على قبول الدعوه و لتعاونهم اللا محدود في خدمة الوطن مشيدا على قيامهم بجوله ميدانيه بأنفسهم في المنطقة والاطلاع على المشاكل التي تواجه المواطنين القاطنين في المنقف.

واشار الى حرص المسؤولين و اخلاصهم وتفانيهم بالعمل لالتماس مشاكل المواطنين بشكل مباشر سائلا المولى عز وجل ان يساهم عملهم في تخفيف معاناة الأهالي وحل كافة مشاكلهم خاصة ان منطقة المنقف تعاني من كثافة سكانية وضيق بالشوارع والمداخل.